



## التقرير السادس والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بقرار المجلس 1970 (2011)

2	موجز تنفيذي
4	أولاً- مقدمة
5	ثانياً- التقدم المحرز في خريطة الطريق
5	(1) التقدم المحرز بشأن المبادئ الرئيسية للعمل المتجدد
5	أ- ضمان التخصيص الفعال للموارد
5	ب- تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة
6	ج- تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية الليبية
8	د- زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية
9	(2) التقدم المحرز في التحقيق
9	أ- أعمال العنف التي وقعت في عام 2011
10	ب- مرافق الاحتجاز
10	ج- الجرائم المتعلقة بالعمليات التي جرت في الفترة من 2014 إلى 2020
10	د- الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين
12	ثالثاً- التحديات
13	رابعاً- التطع إلى المستقبل
13	(1) تقييم الأهداف
14	(2) أهداف جديدة ومستمرة
15	خامساً- خاتمة

## موجز تنفيذي

هذا هو التقرير السادس والعشرون لمكتب المدعي العام عملاً بالقرار 1970 (2011)، الذي أحال المجلس بموجبه الحالة في ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

في يومي 10 و11 أيلول/سبتمبر 2023، دمرت فيضانات غير مسبوقة ناجمة عن العاصفة دانيال أجزاء كبيرة من درنة والمناطق المحيطة بها وقتلت آلاف الأشخاص. ويود المكتب أن يعرب عن خالص تعازيه للأسر والمجتمعات الليبية المتضررة من الخسارة المأساوية في الأرواح وتدمير المستشفيات والمدارس والمساكن والبنية التحتية.

في الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تنفيذ استراتيجيته المتجددة بشأن الحالة في ليبيا، والمبينة أصلاً في التقرير الثالث والعشرين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (تقرير نيسان/أبريل 2022).

أحرز فريق ليبيا الموحد ("الفريق") تقدماً كبيراً في مجالات التحقيق الأربعة الرئيسية التي تم وضعها في إطار استراتيجية التحقيق للمكتب، من خلال أنشطة التحقيق المستقلة والاستفادة من التعاون مع المجتمعات المتضررة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والدول الأطراف.

ونتيجة لذلك تحققت معالم بارزة في تنفيذ ولاية المكتب في الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك:

- قام الفريق بأكثر من 15 مهمة في ثلاث مناطق، وجمع أكثر من 4000 عنصر من الأدلة، بما في ذلك المواد المرئية والصوتية، ومعلومات الطب العدلي، وصور الأقمار الاصطناعية، بالإضافة إلى إجراء العديد من عمليات فحص الشهود وإجراء المقابلات.
- أحرز المكتب تقدماً خاصاً فيما يتعلق بخط التحقيق الرئيسي الذي يتناول الجرائم المتعلقة بعمليات 2014-2020. وقد تم الانتهاء من خطوط التحقيق ضد المشتبه فيهم الرئيسيين بنجاح. ويقترّب المكتب الآن من المرحلة التي يمكن فيها تقييم أنشطة التحقيق المتعلقة بهذا النوع من التحقيق ذي الأولوية على أنها مكتملة.
- تم إحراز تقدم إيجابي أيضاً فيما يتعلق بخطوط التحقيق التي تتناول مرافق الاحتجاز والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.
- قام المكتب بتسريع تعاونه مع السلطات الوطنية عملاً بمبدأ التكامل، ووضع اللمسات الأخيرة على المساهمة الفعالة في التحقيقات التي تُجرىها وكالات إنفاذ القانون المحلية في ست دول أطراف في الجرائم الدولية المرتكبة في ليبيا ومواصلة التعاون الوثيق مع السلطات الوطنية، بما في ذلك ضمن الفريق المشترك المعني بالجرائم التي تمس المهاجرين.
- أنهى الفريق بنجاح عملية نقل الأدلة والاحتفاظ بها في نظام إدارة الأدلة القائم على الحوسبة السحابية التابع للمكتب، مما سمح لفريق ليبيا بالاستفادة من الذكاء الاصطناعي وأدوات التعلم الآلي بما في ذلك النسخ التلقائي وترجمة المواد المرئية والصوتية.
- أطلق المكتب مؤخراً رابطته الإلكترونية (*OTPLink*) الذي عبارة عن منصة رقمية تسمح بتقديم معلومات بطريقة أكثر أمناً وأماناً وسرعة من أصحاب المصلحة الخارجيين، بما في ذلك الشهود

المحتملين، إلى مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالحالة في ليبيا والحالات الأخرى التي يتناولها المكتب.

- قام الفريق بزيادة اتصالاته مع المجني عليهم وجمعياتهم وممثلهم ومنظمات المجتمع المدني الأخرى بشأن الحالة في ليبيا، بدعم من الوجود المستمر للمكتب في المنطقة. وقد أدت هذه المشاركة المتزايدة إلى إثراء التحقيق، مما أتاح الوصول إلى الأدلة والشهود المحتملين الرئيسيين.

وقد تم تحقيق هذه النتائج على الرغم من التحديات المستمرة الناجمة عن المشهد السياسي المعقد والوضع الأمني في ليبيا، والضغط المستمر على الموارد التي يواجهها المكتب ككل. ويشير المكتب إلى أنه لم يتمكن أيضا من الحصول على تأشيرات دخول إلى ليبيا في هذه الفترة المشمولة بالتقرير للبعثات الميدانية على المستوى التشغيلي، على الرغم من أن الارتباطات الأخيرة مع حكومة ليبيا عكست موقفا إيجابيا فيما يتعلق بالتعاون في المستقبل.

واستنادا إلى التقدم المحرز منذ إنشاء استراتيجية التحقيق المتجددة للمكتب والمبينة في تقريره الثالث والعشرين إلى المجلس، يتوقع المكتب أنه في تقريره المقبل إلى المجلس سيكون قادرا على تحديد الخطوط العريضة لخارطة طريق محتملة للانتهاء من الأنشطة التي يُنفذها المكتب عملا بالقرار 1970 (2011).



## أولاً- مقدمة

- 1- بموجب القرار 1970 (2011)، أحال المجلس الحالة في ليبيا اعتباراً من 15 شباط/فبراير 2011 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة").
- 2- هذا هو التقرير الثالث منذ أن حدد المدعي العام الاستراتيجية المتجددة وخريطة الطريق فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، والتي تعكس المبادئ الرئيسية للعمل المتجدد، والمسارات الرئيسية للتحقيق، ومعالم مفصلة يمكن أن تُقاس بها فعالية عملها.
- 3- ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز والتطورات الحاصلة في كل مجال من هذه المجالات، ويُحدد الخطوات الرئيسية المتخذة في الفترة المشمولة بهذا التقرير وفقاً لشكل التقارير السابقة. ويُظهر التقرير كذلك التحديات الرئيسية التي تمت مواجهتها في الاضطلاع بأنشطة التحقيق في الفترة المشمولة بهذا التقرير، ويورد أولويات المكتب التي جرى تحديثها للأشهر الستة المقبلة.
- 4- وجدير بالإشارة أن المدعي العام، بمجرد توليه منصبه، تنحى فوراً وطوعاً عملاً بالمادة 42(6) من نظام روما الأساسي عن أي دعوى قد ينشأ فيها تضارب في المصالح بسبب مشاركته السابقة في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية بصفته محامياً. وأُنيطت بنائبة المدعي العام نزهة شميم خان مسؤولة الإشراف على التحقيقات المتصلة بأي مسار تحقيق ينطبق عليه هذا التنحي.
- 5- يود المكتب أن يعرب عن عميق تعاطفه مع الشعب الليبي، وتحديدًا الأسر والمجتمعات المتضررة، على الخسارة المأساوية لآلاف الأرواح والممتلكات والبنية التحتية الناجمة عن الفيضانات التي ضربت شرق ليبيا في يومي 10 و 11 أيلول/سبتمبر 2023.

## ثانياً- التقدم المحرز في خريطة الطريق

- 6- في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل 2022، حدد المدعي العام مجالات العمل الأربعة ذات الأولوية في التحقيق في ليبيا بالإضافة إلى المبادئ الرئيسية للعمل المتجدد في الحالة في ليبيا، على وجه التحديد:
  - (أ) تحديد أولويات الحالة وتخصيص الموارد بما يعكس ذلك؛
  - (ب) اتباع نهج متجدد لتمكين المتضررين من الجرائم المُدعى ارتكابها في ليبيا؛
  - (ج) اتباع نهج جديد للتعامل مع السلطات الليبية؛
  - (د) انتهاج سياسة استباقية للتعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين.
- 7- وفي التقارير الثلاثة السابقة، حدد المدعي العام جملة من المعايير المرجعية والتحديثات عن التقدم المحرز. ويناقش هذا التقرير التقدم الإضافي المحرز بشأن هذه المعايير المرجعية في حدود السرية، على النحو اللازم للتحقيق والإجراءات القضائية.

## (1) التقدم المحرز بشأن المبادئ الرئيسية للعمل المتجدد

### أ- ضمان التخصيص الفعال للموارد

8- لا تزال الحالة في ليبيا تُمثل أولوية بالنسبة للمكتب نظرا لوضعها كإحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبينما يواصل المكتب العمل على زيادة الموارد المخصصة للحالة في ليبيا بشكل عام، استفاد الفريق بشكل كبير من تعيين خبراء معارين من الدول الأطراف، بما في ذلك محقق متخصص في الجرائم الجنسية والجسدية. ويخطط المكتب لتقليص حجمه من أجل تعيين خبراء وطنيين إضافيين معارين في عام 2024 للحالة في ليبيا وتعيين مستشار جديد للتعاون الدولي.

9- استنادا إلى الاستعراض الاستراتيجي الأساسي لعمل المكتب هذا العام، والذي يشكل الأساس للخطة الاستراتيجية<sup>1</sup> للفترة 2023-2025 التي تم إطلاقها مؤخرا، حدد المكتب فجوة عامة كبيرة في الموارد ضمن ميزانيتها البرنامجية العادية. وبناء على ذلك، طلب المكتب زيادة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 لمعالجة المخاطر الاستراتيجية الرئيسية التي تم تحديدها. ومن الأولويات في هذا الصدد تعزيز قدرة المكتب على التحقيق في التدفقات المالية وعائدات الجريمة في سياق الحالة في ليبيا وفي حالات أخرى.

10- وتهدف الميزانية البرنامجية المقترحة التي قدمها المكتب إلى تنفيذ رؤية المكتب المتجددة لتحقيق تأثير محسّن بشكل كبير من خلال زيادة التركيز على أنشطة التحقيق والملاحقة القضائية مع دعم الإجراءات الأعمق والأسرع في جميع الحالات. وكأولوية للمكتب، سيستفيد التحقيق في ليبيا بشكل كبير إذا تمت الموافقة على هذه الميزانية البرنامجية المقترحة، مما يدعم ضخ القدرات التي ستسمح للمكتب بتسريع الإجراءات لتنفيذ جميع مجالات التحقيق الأربعة المحددة في إستراتيجية التحقيق.

11- يكرر المكتب امتنانه للمساهمة بموارد من خارج الميزانية من الدول الأطراف استجابة للمذكرة الشفهية المؤرخة 7 آذار/مارس 2022. وتستمر هذه الموارد في تقديم الدعم للمكتب بأكمله والفريق، بالإضافة إلى ميزانيته العادية.

### ب- تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة

12- وتماشيا مع استراتيجيته التحقيقية فيما يتعلق بهذه الحالة، واصل المكتب جهوده لزيادة تعزيز التواصل مع المجني عليهم والشهود والمجتمعات المتضررة من الليبيين وغير الليبيين.

13- لقد تعاون الفريق على نطاق واسع مع منظمات المجتمع المدني داخل المنطقة وخارجها في تطوير التحقيقات عبر خطوط التحقيق الرئيسية. على سبيل المثال، كان للمكتب على وجه الخصوص تفاعل كبير مع منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالمراسلات الواردة بموجب

<sup>1</sup> <https://www.icc-cpi.int/news/office-prosecutor-strategic-plan-2023-2025>

المادة 15 والتي تلقاها المكتب فيما يتعلق بالحالة في ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير والفترات السابقة.

14- خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، نظم المكتب حلقة دراسية تدريبية لعدة أيام مع منظمات المجتمع المدني الليبية لمناقشة تطبيق المبادئ التوجيهية لمنظمات المجتمع المدني في توثيق الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان ("المبادئ التوجيهية")<sup>2</sup>. ومن خلال هذه الحلقة الدراسية، التي تم تنظيمها بالاشتراك مع لجنة الحقوقيين الدولية، ناقش موظفو مكتب المدعي العام وشركاؤهم من المجتمع المدني المبادئ التوجيهية في سياق الحالة في ليبيا. وقد ناقش مكتب المدعي العام والمشاركون المبادئ العامة مثل مبدأ "عدم الإضرار"، وقضايا مثل الموافقة المستنيرة. وقدم المكتب أيضا وحدات بشأن، على سبيل المثال، التخطيط والإعداد لأنشطة جمع الأدلة، والأمن، وأخذ الإفادات، والعمل مع الأشخاص المستضعفين.

15- وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، سينظم المكتب مائدة مستديرة حول موضوع "النهج الواعي بالصددمات في التحقيق والملاحقة القضائية"، والتي ستجمع خبراء الصدمات النفسية، ومتخصصي الصحة العقلية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني الذين يعتنون بالناجين المصابين بصددمات نفسية من الصراع و/أو العنف الجماعي. وأشار المكتب، من خلال تحقيقاته الخاصة وتعاونه مع المجتمع المدني، إلى أنه يلاحظ بشكل منهجي تأثير الصدمة على المجني عليهم والشهود، بما في ذلك في الحالة في ليبيا. تعد الأساليب التي تتبعها المنظمات التي تتفاعل مع المجني عليهم والشهود ضرورية لضمان تقديم الدعم الفعال للمتضررين.

16- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت المحكمة الجنائية الدولية أيضا اجتماعات المائدة المستديرة السنوية مع منظمات المجتمع المدني العاملة في العديد من بلدان الحالات، بما في ذلك ليبيا، والتي استضافتها بالاشتراك مع التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية. وقدم ممثلون عبر المحكمة تحديثات حول العمليات والتحديات الخاصة بالحالة. وأشار المشاركون في سياق الحالة في ليبيا إلى القيود المفروضة على التعامل مع منظمات المجتمع المدني في ليبيا، وشددوا على المخاوف بشأن استمرار محنة المهاجرين في ليبيا وكذلك الحاجة إلى دعم حقوق الدفاع.

17- ويؤكد المكتب من جديد أن الناجين وأسر الضحايا هم في قلب هذا التحقيق. واصل الفريق تعزيز مشاركته مع المجني عليهم والمجتمعات المتضررة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع التركيز أيضا على توفير الدعم الطبي والنفسي حسب الحاجة. وبما يعكس الأولوية التي يمنحها المكتب لضمان الدعم النفسي الفعال، يقوم المكتب حاليا بتعيين سبعة موظفين إضافيين متخصصين في الدعم النفسي والاجتماعي، وسيتم نشرهم في مختلف الحالات بما في ذلك ليبيا.

<sup>2</sup> - وكما أشير في التقارير السابقة، فقد وضع المكتب هذه المبادئ التوجيهية بالتعاون مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية والشبكة الأوروبية للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية، بهدف تمكين منظمات المجتمع المدني من توثيق الجرائم الدولية بطريقة تتفق مع ممارسات السلطات المسؤولة عن التحقيقات الجنائية الوطنية والدولية واحتياجاتها.

### (ج) تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية الليبية

18- مثلما تم التأكيد عليه في التقارير السابقة وفي تصريح المدعي العام خلال زيارته إلى ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، لا يزال التعاون مع السلطات الليبية وإقامة شراكة أكبر بين المكتب وليبيا عنصرا رئيسيا في عمل المكتب في هذه الحالة.

19- ولتعزيز هذا التعاون وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها قبل زيارة المدعي العام وأثناءها، يجري المكتب اتصالات منتظمة مع السلطات الوطنية المعنية ويسعى إلى عقد اجتماعات على المستويات العليا والتقنية، بدرجات متفاوتة من النجاح. والجدير بالذكر أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، طلب المكتب مرارا وتكرارا تأشيرات لزيارة عملياتية إلى ليبيا من أجل مقابلة نظرائه الفنيين ومواصلة تعامله مع السلطات الليبية. وفي نهاية المطاف، لم تصدر السلطات الليبية تأشيرات دخول إلى المكتب كما هو مطلوب.

20- ومع ذلك، يلاحظ المكتب بتفاؤل المشاركة الأخيرة للسفارة الليبية في هولندا منذ وصول السفير الجديد، سعادة السيد زياد س. س. دغيم والتأكيد الذي تم تلقيه أنه بناء على تعليمات رئيس المجلس الرئاسي، فخامة السيد محمد المنفي، ستتعاون السفارة بشكل كامل مع المكتب، لا سيما في إصدار التأشيرات المطلوبة للزيارات الفنية، بما في ذلك ما يتعلق بدعم سير أنشطة الطب العدلي. وركزت المناقشات أيضا على دعم الزيارة المقبلة المقررة للمدعي العام إلى ليبيا. ويعتزم المدعي العام القيام بزيارته الرسمية الثانية إلى مدينة طرابلس الليبية خلال الفترة المقبلة. وسيواصل المكتب بنشاط هذه المناقشات في المستقبل القريب، ويأمل أن يتم الإبلاغ عن تقدم كبير خلال الفترة المقبلة.

21- ويود المكتب أيضا أن يقر بالأثر الخطير الذي خلفته الفيضانات الأخيرة على الشعب الليبي والسلطات المعنية على السواء، والتي حدثت في وقت كان من المأمول فيه أن يتسنى تنفيذ آخر البعثات التشغيلية المقررة للمكتب.

22- في سعيه إلى زيادة تعميق تعاونه مع السلطات الليبية، يشير المكتب إلى أنه يحافظ على أهداف التعاون الرئيسية التالية، كما ورد سابقا:

- إتاحة الوصول إلى الوثائق التي في حوزة السلطات الليبية والتي لها صلة بالتحقيقات التي يُجريها المكتب وذلك على النحو المطلوب في طلبات المساعدة الرسمية.
- دعم التواصل مع السلطات التقنية ذات الصلة في ليبيا، بما فيها السلطات المعنية بالأدلة الجنائية وتحليل مسرح الجريمة.
- ضمان الاستجابة الفورية لجميع طلبات المساعدة المقدمة من المكتب إلى السلطات الليبية.
- ضمان الرد الفوري على كل طلبات التأشيرات التي يقدمها المكتب إلى السلطات الليبية.



23- يود المكتب أن يؤكد من جديد التزامه واستعداده للتعاون والعمل مع السلطات الليبية، بما يتماشى مع نهجه الاستراتيجي المتجدد لتحقيق هذه الأهداف ودعم استكمال أنشطة التحقيق بنجاح عبر خطوط التحقيق الرئيسية.

24- ويظل المكتب أيضا ملتزما بإحراز تقدم في المناقشات مع السلطات الليبية من أجل إنشاء مكتب اتصال لمكتب المدعي العام في ليبيا مع التركيز على ولاية المحكمة لتعزيز التعاون والتكامل بالإضافة إلى التحقيقات والملاحقات القضائية.

#### **(د) زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية**

25- واصل المكتب العمل على نطاق واسع مع دول الطرف الثالث والمنظمات الدولية والإقليمية لدعم أنشطته في مجال التحقيق والملاحقة القضائية فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، وتعزيز خطوط التحقيق الأربعة الرئيسية وضمان التنفيذ الفعال لمبدأ التكامل الذي يقع في صميم نظام روما الأساسي.

26- وعلى وجه الخصوص، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب دعمه المباشر لست وكالات وطنية لإنفاذ القانون، من خلال تبادل المعلومات والأدلة وتنفيذ طلبات المساعدة المقدمة إلى المكتب والتي التمسست الدول من خلالها معلومات من المكتب بهدف تعزيز جهود تحقيقاتها الخاصة. وعملا بهذا النهج التعاوني، أجرى الفريق مقابلات مشتركة مع السلطات الوطنية، وعقد اجتماعات منتظمة مع الشركاء والوكالات الوطنية، وتبادل المعرفة والشبكات والمعلومات بما يتماشى مع إطار التعاون في نظام روما الأساسي.

27- وكان للفريق تفاعل مثمر مع وحدة تعقب الهاربين التابعة للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحاكم الجنائية والإنتربول، وتلقى دعما نشطا من الدول والمنظمات بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، واليوروبول، وإسبانيا، وهولندا، والمملكة المتحدة. ويود المكتب أن يشكر بشكل خاص إيطاليا وتونس وألمانيا وكندا على دعمها لتحقيقات المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

28- وواصل المكتب العمل بشكل وثيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع الفريق المشترك الذي يحقق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، والذي انضم إليه المكتب رسميا في عام 2022. وشمل هذا التعاون إكمال العديد من بعثات التحقيق وعقد اجتماعات أسبوعية لتبادل المعلومات. عقد اجتماعات مع هؤلاء الشركاء الرئيسيين من أجل ضمان سير العمل بسرعة. وعُقد اجتماع على مستوى الخبراء لشركاء الفريق المشترك في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، لتبادل التحديثات التحقيقية والقانونية والتحضير لاجتماع على المستوى الاستراتيجي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر.





29- وواصل الفريق تركيز اهتمامه على كيفية استخدام التعاون مع السلطات الوطنية لضمان إجراء المقابلات بطريقة تتجنب الحاجة إلى العمل المزدوج الذي قد يؤدي إلى تعرض المجني عليهم للصدمة مرة أخرى.

30- وسيواصل الفريق تركيز جهوده على ضمان [عدم] الإفلات من العقاب وتحقيق المساءلة من خلال المحاكمات التكميلية، ليس فقط أمام المحكمة الجنائية الدولية ولكن أيضا على المستوى الوطني.

## (2) التقدم المحرز في التحقيق

31- كما ورد بيانه في التقارير السابقة، يعكف المكتب على أربعة مسارات رئيسية للتحقيق في الحالة في ليبيا، وهي: (أ) أعمال العنف التي وقعت في عام 2011؛ (ب) الجرائم المرتكبة في مرافق الاحتجاز؛ (ج) الجرائم المتعلقة بالعمليات التي جرت في الفترة من 2014 إلى 2020؛ (د) الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.

32- وفي الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، نفذ المكتب أكثر من 15 بعثة، وساهم في جمع أكثر من 4000 من الأدلة؛ بما في ذلك المواد المرئية والمسموعة، والمعلومات الطبية ومعلومات الطب العدلي، وصور الأقمار الاصطناعية. وأجرى أكثر من 20 مقابلة، معظمها حضوريا وبعضها عن بعد، مع فرز أكثر من 30 شاهدا وتقييمهم فيما يتعلق بمسارات التحقيق الرئيسية.

33- في سياق تحقيقه، جمع المكتب إفادات من مجموعة واسعة من الأشخاص، من المجني عليهم إلى الخبراء والأشخاص موضع الاهتمام من جميع مناطق ليبيا، لإثبات الحقيقة وإقامة دعاوى متينة وعادلة. وقد جمع المكتب إفادات وتلقى معلومات من مصادر مختلفة عديدة وهو يعكف على مراجعتها وتقييمها وإدراجها في التحقيق.

34- وقد أطلق مكتب المدعي العام مؤخرا رابطته الإلكترونية (OTPLink)<sup>3</sup>، وهو بوابة متاحة للعموم مصممة لتبسيط عملية تقديم البلاغات بموجب المادة 15. وقد تم تصميم الرابط ليكون نقطة وصول واحدة تحل محل مختلف الأنظمة والإجراءات المستخدمة سابقا لتلقي المعلومات، بما في ذلك التقديمات بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي. تُمثل هذه المنصة الحديثة مزيجا من التكنولوجيا المتقدمة والقانون الدولي، مما يوفر للمستخدمين تجربة آمنة وسلسة لتقديم الأدلة في الوقت الفعلي من أي جهاز متصل بالإنترنت. وقد أتاحت هذه المبادرة للفريق تلقي بلاغات متعددة من المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة ومنظمات المجتمع المدني ومن الجماعات المشاركة في النزاع.

## أ- أعمال العنف التي وقعت في عام 2011

<sup>3</sup> <https://otplink.icc-cpi.int/>

35- كما ورد في التقارير السابقة، قام المكتب، خلال تحقيقاته منذ إحالة مجلس الأمن للحالة في ليبيا، بجمع معلومات موثوق بها ومستفيضة بشأن أعمال العنف التي ارتكبت ضد المتظاهرين ومعارض نظام القذافي السابق في عام 2011، بما في ذلك الجرائم المرتكبة أثناء الاحتجاز. وأصدر المكتب عددا من أوامر القبض العلنية فيما يتعلق بهذه الجرائم. وفي الوقت الحالي، يوجد أمر قبض علني يتعلق بهذا التحقيق لم يُنفذ بعد، وهو أمر القبض في حق سيف الإسلام القذافي.

36- ويواصل المكتب استكشاف فرص الاعتقال والملاحقة القضائية فيما يتعلق بهذا المسار من التحقيق.

### أ- مرافق الاحتجاز

37- لا تزال معالجة الإفلات من العقاب على الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي المرتكبة ضد الليبيين وغير الليبيين في مراكز الاحتجاز في ليبيا تُمثل أولوية للمكتب.

38- ويشير المكتب إلى التقرير الأخير للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الذي أعرب فيه عن قلقه إزاء "انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاختطاف والاعتقال التعسفي والاختفاء في الشرق والغرب". ويشاطر المكتب هذا القلق ويؤكد استمرار تركيزه على ضمان المساءلة عن مثل هذه الجرائم في ليبيا.

39- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز المكتب جمعه وتحليله للأدلة المتعلقة بارتكاب سلسلة من الجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلاد تحت مسؤولية العديد من الجماعات والسلطات المختلفة. وقد قام الفريق بجمع أكثر من 20 فصفا مبدئيا وإفادة شهود، بالإضافة إلى السجلات الطبية والصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو ذات الصلة بهذا النوع من التحقيق.

40- وفي هذا الجزء من التحقيق، تمكن الفريق من الاعتماد على قدرات الطب العدلي المعززة التي أنشئت مؤخرا داخل المكتب لدعم تقييم الإصابات المرتبطة بالتعذيب التي يُزعم أنها لحقت بالمجني عليهم. وفي جميع المقابلات التي أجريت، حصل محققو الفريق على الدعم النفسي والاجتماعي. وفي هذا التحقيق بالذات، يقدم الفريق دعما كبيرا للشهود فيما يتعلق بالأمن والمساعدة الطبية/النفسية والاجتماعية، بما في ذلك بمساعدة السلطات الوطنية.

### (ج) الجرائم المتعلقة بالعمليات التي جرت في الفترة من 2014 إلى 2020

41- يواصل المكتب تحليل وتقييم الأدلة المتعلقة بما ادعي بارتكابه من عمليات قتل خارج نطاق القضاء واختطاف وتدنيس لحرمة الجثث واختفاء قسري واحتجاز للرهائن وعنف جنسي ونهب وشن لغارات جوية عشوائية واستخدام للألغام وتدمير للممتلكات.

42- وقد أحرز المكتب تقدماً كبيراً في أجزاء معينة من هذا الجانب من التحقيق وأنهى بعض خطوات التحقيق المتعلقة بالمشتبّه بهم الرئيسيين. ويقترّب المكتب الآن من المرحلة التي يمكن فيها اعتبار جزء من استراتيجية التحقيق هذه على أنه مكتمل.

43- وقد أصبح هذا التقدّم ممكناً، على وجه الخصوص، من خلال الدعم والمشاركة المكثفين للناجين وأفراد أسرهم والشهود ومنظمات المجتمع المدني.

### (د) الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين

44- ظل الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين سمة ثابتة في ليبيا لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. يُذكر المكتب بالقرار 2647 الصادر عن مجلس الأمن في عام 2022، والذي أعرب عن "القلق البالغ إزاء الوضع الإنساني في ليبيا، بما في ذلك [...] تهريب المهاجرين واللاجئين والاتجار بالبشر عبر ليبيا، والوضع الذي يواجهه المهاجرون واللاجئون والمشرّدون داخلياً، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة وتعريضهم للعنف الجنسي والجنساني".

45- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طور المكتب تحقيقاته في هذا المجال من خلال التعامل بشكل أكبر مع ضحايا هذه الجرائم، بما في ذلك الجرائم الجنسية والجنسانية، والجرائم ضد الأطفال، والعبودية، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي، والاعتقالات. وكما ذُكر أعلاه، كثف المكتب تعاونه مع الفريق المشترك الذي تم إنشاؤه مع عدد من السلطات الوطنية لدعم هذه التحقيقات.

46- لدعم أنشطة التحقيق المتزايدة، قام المكتب بتعيين خبراء للفريق الليبي الموحد لديهم معرفة متعمقة بالاتجار بالبشر في المنطقة وأنشطة الفريق المشترك الذي يحقق في هذه الجرائم.

47- ومن خلال مشاركتها الأسبوعية مع أعضاء الفرق المشتركة، تواصل المحكمة متابعة القضايا المستقبلية في هذا المجال بنشاط، على المستوى المحلي وفي المحكمة. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تكثيف التعاون مع وكالات إنفاذ القانون ضمن الفريق المشترك. وعُقدت اجتماعات شخصية في شهري حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر لجمع محققين ومحللين من المكتب واليوروبول والأفرقة الوطنية المعنية لمناقشة حالة التحقيقات والمسائل التشغيلية. وعُقد اجتماع بين رؤساء الوحدات وقادة الفرق في تشرين الأول/أكتوبر. وعُقد اجتماع إضافي بشأن استراتيجية الاعتقال في أيلول/سبتمبر.

48- منذ نيسان/أبريل، تم تنظيم اجتماعات أسبوعية، سواء بالحضور الشخصي أو عبر الإنترنت، لتنسيق أعمال التحقيق والتحليل وتقييمها وتوزيعها بين الشركاء. ومن خلال الجمع بين جهودهم المشتركة، يعمل المكتب وشركاؤه الوطنيون بأكثر قدر ممكن من الكفاءة والسرعة، ويستفيد كل منهم من عمل الآخر، ويتجنب ازدواجية الأنشطة ويضمن عدم تعرض المجني عليهم للضعفاء للصدمات في نفس الوقت، مرة أخرى من خلال مقابلات متعددة. ومن أولوياته الحالية، يعمل المكتب حالياً مع السلطات الوطنية لتحليل مئات البيانات بشكل مشترك دعماً لتحقيقاته.



49- وكجزء من تعامله مع السلطات الوطنية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، أحال المكتب مؤخرا أيضا طلبات المساعدة إلى بلدين، حيث طلب كميات كبيرة من المعلومات والأدلة المحددة، ولا سيما الأدلة الرقمية. إن موارد التكنولوجيا والتحليلات الجديدة المستخدمة في جميع أنحاء المكتب كجزء من التجديد الشامل للبنية التحتية التكنولوجية في إطار مشروع هارموني ستمكن الفريق من تقييم المعلومات وتحليلها بسرعة وكفاءة، باستخدام أدوات مثل النسخ التلقائي وترجمة المواد الصوتية والمرئية.

50- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن الفريق من جمع أكثر من 20 فحصا مبدئيا وإفادة ذات صلة بهذا النوع من التحقيق، بعضها بالاشتراك مع شركاء محليين، وبدعم من خبراء نفسيين واجتماعيين. وتمكن الفريق من الالتقاء مع الشهود ومنظمات المجتمع المدني والتواصل معهم في سبعة بلدان مختلفة على الأقل في أوروبا وإفريقيا ومناطق أخرى.

51- ويشير المكتب إلى أن روايات الشهود تصف رحلة مروعة قام بها الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى الذين عوملوا واستخدموا كمتلكات أو بضائع. يصفون أعمال الاغتصاب والتعذيب والمعاملة القاسية المزعومة في المستودعات ومراكز الاحتجاز التي تديرها الميليشيات والمتاجرين، حيث يتم احتجاز مئات المهاجرين كرهائن لسنوات في بعض الأحيان. وتفيد التقارير أن المهريين يبتزون الفدية من أفراد الأسرة في البلدان الأفريقية والأوروبية. وتشمل الروايات وقوع عدد كبير من الأطفال والنساء في مراكز الاحتجاز هذه ضحايا.

52- وتؤكد الأدلة الأخرى التي تم جمعها هذه الروايات، بما في ذلك روايات المهاجرين الذين تم شراؤهم وبيعهم وإجبارهم على العمل واحتجازهم كرهائن قبل وضعهم على متن قوارب في البحر الأبيض المتوسط.

53- ووفقا للتقارير الأخيرة الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة، في عام 2023، تم اعتراض أكثر من 12000 شخص على متن قوارب وإعادتهم إلى ليبيا. وكان من بينهم 400 طفل. ووفقا لأحدث الأرقام، مات أو فقد أكثر من 2000 مهاجر على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط في عام 2023 وحده.

54- وقد لفتت عدة حوادث انتباهها خاصا في الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك غرق أكثر من 50 شخصا جُرفت جثثهم إلى الشاطئ في الجزء الغربي من ليبيا وانقلاب قارب مغادر من شرق ليبيا وعلى متنه أكثر من 750 مهاجرا، مما أدى إلى مقتل وإصابة واختفاء المئات، بينهم العديد من الأطفال.

55- خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، استفاد هذا الجزء من التحقيق من إعاره خبراء وطنيين من ذوي الخبرة في مجال الجرائم الجنسية والجنسانية والاتجار بالبشر.

### ثالثا- التحديات

56- تظل القضايا الأمنية إحدى التحديات الرئيسية لعمل المكتب في التحقيق في ليبيا، على الرغم من أنه يواصل أيضا السعي إلى تعزيز التعاون مع نظرائه الليبيين.

57- في التقارير السابقة، وضع المكتب مؤشرات واضحة للتعاون الناجح مع السلطات الليبية. ولكن، لم يتم تحقيق هذه المؤشرات. ويتطلب المكتب وجود خطوط اتصال مفتوحة مع السلطات الليبية، واستجابات سريعة منها وإصدار تأشيرات لدعم عمله، على النحو المطلوب في القرار 1970 (2011). ومع ذلك، يرحب المكتب بالتزام السلطات الليبية في المستقبل بهدف مشترك يتمثل في إرساء المساءلة عن الجرائم المرتكبة في جميع أنحاء ليبيا. وكما ذكر أعلاه، تشير الالتزامات الأخيرة إلى إمكانية توقع مسار أكثر إيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

58- وكما أُشير في التقرير الأخير، فإن القيود الخطيرة التي يواجهها المكتب في الميزانية تُمثل خطرا كبيرا على قدرته على الوفاء بولايته. ويأمل المكتب أن تتم تلبية طلبه للحصول على موارد إضافية لعام 2024 من أجل تمكينه من تحقيق إنجازاته المتوقعة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا والتحرك نحو تحقيق نجاح محتمل للولاية المنصوص عليها في القرار 1970 (2011).

#### رابعا- التطلع إلى المستقبل

59- كجزء من تقاريره عن هذه الفترة، أجرى المكتب تقييما للمعايير التي حددها في تقريره السابق. وقد تم استيفاء العديد من هذه المعايير. وفيما يتعلق بتلك المعايير المتعلقة بالتعاون مع السلطات الليبية، يواصل المكتب الاستعداد لتبني التكامل كأساس لتعامله مع السلطات الوطنية الليبية ولإعادة تنشيط التعاون الذي أقامه مع السلطات الليبية في عام 2022.

#### (1) تقييم الأهداف

● مواصلة عملية تعزيز التخزين الرقمي والقدرة على معالجة الأدلة، والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي: تم استيفاء هذا المعيار جزئيا. ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، خطا الفريق خطوات ملحوظة في تحديث عملياته التقنية. لقد نجحنا في نقل عملية حفظ الأدلة لدينا إلى نظام إدارة الأدلة المتطور القائم على الحوسبة السحابية في المكتب. لم يؤد هذا الانتقال إلى تحسين قدرات التخزين لدينا فحسب، بل وضع أيضا الأساس لإدخال الوظائف المتقدمة التي تُعتبر بالغة الأهمية لعملياتنا، من بينها القدرة على الترجمة الآلية وتحليل الصور وتحليل الفيديو والصوت. ويعمل المكتب الآن على استيعاب هذه الوظائف في أنشطته التحقيقية والتحليلية اليومية.

● مواصلة تعزيز الوجود الميداني في المنطقة المجاورة من أجل تحسين التعامل المباشر مع المجني عليهم والشهود ومنظمات المجتمع المدني: تم استيفاء هذا المعيار. وكان للفريق وجود



شبه دائم في المنطقة المجاورة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد عقد الفريق لقاءات أسبوعية مع منظمات المجتمع المدني، فضلا عن التواصل مباشرة مع المجني عليهم والشهود على أساس يومي.

● مواصلة تعزيز المشاركة مع المجتمع المدني الليبي: تم الوفاء بهذا المعيار، بطرق من بينها تنفيذ المبادئ التوجيهية في توثيق الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان وإنشاء منتديات حوار موسعة. ويشدد المكتب على الصعوبات التي تواجه التعامل مع منظمات المجتمع المدني الليبية بسبب الوضع القانوني الحالي في ليبيا فيما يتعلق بمثل هذه التفاعل.

● زيادة عدد البعثات التشغيلية الموفدة إلى ليبيا لزيادة تعزيز التعاون والتحقيقات: لم يتم الوفاء بهذا المعيار. وظل المكتب غير قادر على الحصول على تأشيرات لدخول ليبيا في الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أشارت الاتصالات الأخيرة مع السلطات الليبية إلى أن هذا الموقف قد يتم حله بشكل إيجابي على المدى القريب.

● تقديم طلب إصدار أمر (أوامر) قبض في إطار مسارات التحقيق ذات الأولوية: يسعى المكتب جاهدا لتقديم طلب إصدار أوامر قبض إضافية فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. كما ذكر أعلاه، انتقلت العملية الآن أيضا إلى مرحلة استكمال التحقيقات في مجالات التحقيق الرئيسية، مما يعكس التقدم المحرز في أنشطة التحقيق.

● زيادة تطوير عملية جمع الأدلة الجنائية وتعزيز قدرات الشركاء في ليبيا في مجال الأدلة الجنائية: تم استيفاء هذا المعيار جزئيا، حيث تم التعاقد مع طبيب سريري لدعم التحقيق، وكانت النتائج إيجابية. ويواصل المكتب الاستعداد لدعم قدرات الطب العدلي في ليبيا رهنا بالحاجة إلى مزيد من التعاون مع السلطات الليبية.

● زيادة القدرة التحليلية للفريق، من خلال الدعم الرقمي والتقني ومن خلال الدعم الإضافي من المحليين المساعدين: تم استيفاء هذا المعيار. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الفريق دعما إضافيا من حيث التحليل.

● زيادة القدرة القانونية للفريق، من خلال الإعارة والتوظيف: زيادة قدرة الفريق على التعاون مع الدول والوكالات ومنظمات المجتمع المدني من خلال تعيين مستشار تعاون دولي: تم استيفاء هذا المعيار جزئيا. أوشكت عمليات التوظيف على الانتهاء، ومن المأمول أن يتم استيفاء هذا المعيار بالكامل في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

## (2) أهداف جديدة ومستمرة

60- استنادا إلى التقدم المحرز والتحديات الجديدة التي حددها المكتب في الفترة المشمولة بالتقرير، تم تحديد المجالات التالية لاتخاذ إجراءات ذات أولوية بالنسبة للمكتب في الأشهر الستة المقبلة:



- تسريع الأنشطة بهدف الانتهاء من أنشطة التحقيق عبر عدد من خطوط التحقيق في التقارير القادمة.
- تعزيز التعاون مع الدول لدعم تطوير وعرض قضايا إضافية على المستويين المحلي والدولي، بما يتماشى مع مبدأ التكامل.
- الاستمرار في تعزيز المشاركة مع المجتمع المدني الليبي، بما في ذلك من خلال المزيد من المشاركة في إطار المبادئ التوجيهية لمنظمات المجتمع المدني في توثيق الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان.
- زيادة تعزيز جمع الأدلة الجنائية، وتسخير القدرات الجنائية للشركاء داخل ليبيا وخارجها. ويشمل ذلك إرسال بعثة فنية واحدة على الأقل إلى ليبيا لدعم جمع وتحليل أدلة الطب العدلي من قبل السلطات المحلية.
- مواصلة تطوير الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي للمكتب لدعم التحقيق في ليبيا، مع قدرة الفريق على الاعتماد على موارد الفيديو والصوت بشكل أكثر فعالية كجزء من أنشطة التحقيق والتحليل.
- تعزيز الموارد عبر الفريق من أجل ضمان إمكانية تحقيق الالتزامات المذكورة أعلاه.

#### خامسا- خاتمة

- 61- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر التقدم في التحقيق في الحالة في ليبيا وتم اتخاذ المزيد من الخطوات لتنفيذ المبادئ والأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية المتجددة التي حددها المدعي العام في نيسان/أبريل 2022. ولا يزال المكتب ملتزما بتنفيذ هذه الاستراتيجية كأساس للتنفيذ الفعال للولاية الممنوحة له من قبل المجلس فيما يتعلق بالحالة في ليبيا.
- 62- وصلت أنشطة التحقيق إلى مرحلة متقدمة في عدد من المجالات الرئيسية. وفيما يتعلق بالتحقيقات المتعلقة بعمليات 2014-2020، فإن المكتب يقترب من استكمال مرحلة التحقيق.
- 63- وبينما يسعى المكتب إلى تعزيز هذا التقدم وتسريعه في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، فإنه سيستفيد من الابتكارات المستمرة التي أدخلت في إطاره التحليلي والتكنولوجي، بينما يسعى أيضا إلى زيادة تعميق تعاونه وتعاونه مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك مجموعات الناجين والدول والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية.
- 64- في ضوء الالتزام المتجدد للسلطات الليبية المعنية بتيسير وصول المكتب إلى ليبيا، بما في ذلك من خلال إصدار التأشيرات، يأمل المكتب أن يتمكن من تسريع التعاون في ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، وبالتالي استئناف الزخم الذي نشأ خلال زيارتي المدعي العام ونائبته إلى ليبيا وأنشطة التحقيق والتكميلية المخطط لها والموضحة في التقرير الأخير.

65- في عام 2024، سيسعى مكتب لمدعي العام أيضا إلى تعزيز العمل نحو إنشاء مكتب اتصال له في طرابلس لمواصلة تعزيز أنشطة التعاون والتكامل المتفق عليها، وتعميق مشاركته مع السلطات الليبية والناجين وأسر الضحايا.

66- وسيكون إنشاء هذا المكتب مفيدا وذا أهمية خاصة حيث يسعى المكتب إلى رسم خريطة طريق محتملة لإنجاز أنشطته وفقا للقرار 1970 (2011)